

الرقم: 2021/40

التاريخ: 2021/04/13 م
الموافق: الاثنين، 1 رمضان 1442 هـ

حفظه الله

الأخ الفاضل / د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد

الموضوع/ تقارير اقتصادية العدد الحادي والثلاثون

تهديكم الادارة العامة للدراسات والتخطيط عاطر تحياتها وتتمنى لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع

المذكور أعلاه، نرفق لسيادتكم تقارير اقتصادية العدد الحادي والثلاثون.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير



أسامة نوفل

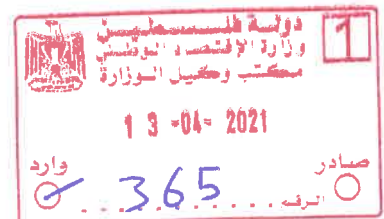
مدير عام الإدارة العامة للدراسات والتخطيط

مرفق طيه:

تقارير اقتصادية العدد الحادي والثلاثون

نسخة لـ

الملف



af-juma

2021

3031

تقارير اقتصادية

العدد الحادي والثلاثون

الادارة العامة للدراسات والتخطيط

31

2021/04/12





جدول المحتويات

2: الجهاز المصرفي
3: الشركات
4: خسائر الاقتصاد الفلسطيني
4: صافي الإيرادات العامة
5: المساعدات والتمويل
8: السوق المحلي
10: غسل الأموال في مناطق السلطة
10: انجازات الوزارة



الجهاز المصرفي:

السيولة النقدية في قطاع غزة¹:

من منطلق دور سلطة النقد في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي في فلسطين فقد تابعت باستمرار توفر السيولة النقدية في جميع المحافظات وتم إدخال سيولة نقدية إلى قطاع غزة من فئة (20 و50) شيكل من خلال المصارف وبما مجموعه 125 مليون شيكل، تلبية لاحتياجات المواطنين من تلك العملات خلال شهر رمضان الفضيل والأعياد القادمة.

الدولار يبدأ بالتراجع مجدداً أمام الشيك²:

تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الفلسطينية أمام الشيك: حيث بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الفلسطينية 3.29 شيكلا، نزولا من أسعار 3.33 المسجلة منذ نحو اسبوع في الاسواق.

أرباح القطاع المصرفي الفلسطيني في 2020³:

سجلت البنوك العاملة في السوق الفلسطينية صافي أرباح خلال العام الماضي الرقم الأدنى منذ عام 2009. حيث بلغت صافي أرباح البنوك العاملة في السوق المحلية نحو 104 ملايين دولار، بنسبة تراجع 35.1 % مقارنة مع 2019 الذي شهد أرباحا بقيمة 160.48 مليون دولار ويرجع ذلك لما شهده الجهاز المصرفي من ضغوطات في الأداء نتيجة جائحة كورونا.

وكان أقل عام سجلت فيه البنوك أرباحا أقل من تلك المسجلة خلال العام الماضي، في عام 2009 بإجمالي ربح بلغ حينها 102 مليون دولار أمريكي، حيث يأتي هبوط الأرباح الحاد خلال 2020 نتيجة تجنب القطاع المصرفي أزيد من 45 مليون دولار تحت مسمى مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة، بفعل تراجع جودة القروض خلال الجائحة.

وخصصت البنوك مبالغ مالية مقابل كافة القروض التي تأخر سدادها بفعل تعليمات لسلطة النقد الفلسطينية، وتعثر مقترضون عن سداد أقساط مستحقة خلال العام الماضي .

وقد أجلت البنوك سداد 4 أقساط للمقترضين خلال عام 2020، (تبع ذلك أزمة مقاصة، أثرت على سداد أقساط قروض موظفي القطاع العام المستحقة. إلا أن نسبة من المخصصات ستعود إلى بند الأرباح خلال وقت لاحق من العام الجاري، مع حل غالبية القروض متأخرة السداد سواء بفعل الجائحة أو بسبب أزمة المقاصة .

ولم تكن البنوك في فلسطين، وحدها من خصص سيولة لمواجهة أية خسائر ائتمانية متوقعة، إذ أعلنت بنوك في دول الخليج والأردن عن نتائج مالية شهدت ارتفاعا في حجم المخصصات لمواجهة أية مخاطر تعثر، أثرت سلبا على أرباحها.



مؤشر دمج الذهب⁴ :

دمغت مديرية المعادن الثمينة في وزارة الاقتصاد الوطني في المحافظات الشمالية خلال مارس الماضي، 589 كغم ذهب تقريباً في حين بلغت إيراداتها جراء عملية دمج المصوغات الذهبية والتي تحمل الدمغة الفلسطينية "قبة الصخرة" 585 ألف شيكل تقريباً.

وسجل مؤشر دمج المعادن الثمينة خلال شهر مارس ارتفاعاً بنسبة 57% عن نفس الشهر من العام السابق مقارنة مع ذات الشهر من العام الماضي، كما سجلت الإيرادات ارتفاعاً بنسبة 41% عن نفس الشهر من العام السابق.

وأرجعت المديرية الارتفاع عند مقارنتها مع ذات الفترة من العام الماضي التي شهدت بداية انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، وما تبعه من اجراءات وقائية لمنع انتشار الوباء تبعاً لحالة الطوارئ المعلنة آنذاك الأمر الذي انعكس سلباً على كافة محركات الاقتصاد الوطني وتراجع الكميات الواردة لشهر آذار من العام السابق.

وسجل مؤشر دمج المعادن الثمينة في الفترة الممتدة من (آذار- تموز) 2020 تراجعاً في كمية دمج المصوغات الذهبية بنسبة 64%، وفي الإيرادات بنسبة 70%، حيث تم دمج 1.53 طن من المصوغات الذهبية بقيمة إجمالية بلغت 1.59 مليون شيكل، ومقارنة مع ذات الفترة من العام 2019 دمج فيها 4.2 أطنان من المصوغات الذهبية بقيمة إجمالية بلغت 5.3 مليون شيكل

الشركات:

أرباح بنك القدس⁵ :

تم توزيع أرباح بنك القدس والبالغة قيمتها 7.45 مليون دولار، وأقرت الهيئة العامة للبنك توزيع الأرباح على المساهمين بنسبة 8% عن العام 2020 بواقع 4.5 % أرباح نقدية و3.5% أرباح أسهم مجانية. وتمكن بنك القدس رغم الظروف الاستثنائية للاقتصاد المحلي والاقتصادي العالمي قد تمكن من المحافظة على متانة مركزه المالي خال العام 2020؛ من خلال نمو موجودات البنك بنسبة 5% لتصل إلى 1.4 مليار دولار، مقارنة مع 1.33 مليار دولار نهاية العام 2019، مع نمو إجمالي ودائع العملاء بمبلغ 68.8 مليون دولار وبنسبة 7% لتصل إلى 1.1 مليار دولار مقارنة مع 1.03 مليار دولار نهاية العام 2019. وانعكس ذلك على محفظة التسهيلات الائتمانية والتي سجلت نمواً بمبلغ 58.2 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 7% لتصل إلى 847 مليون دولار كما في نهاية العام 2020 مقارنة مع 789 مليون دولار كما في نهاية العام 2019.

كما بلغ إجمالي إيرادات البنك 65.173 مليون دولار في العام 2020 بالمقارنة مع 66.323 مليون دولار للعام 2019، وبالمقابل بلغ إجمالي المصروفات 51.312 في العام 2020 بالمقارنة مع 55.753 في العام 2019 حيث حقق البنك أرباحاً صافية بعد الضريبة وصلت إلى 10.899 ملايين دولار خال العام 2020، صعوداً من

7.69 ملايين دولار في 2019. هذه النتائج أظهرت نمو صافي حقوق المساهمين بمبلغ 5.7 مليون دولار ونسبة نمو بلغت 5% مقارنة مع العام 2019.

أرباح الشركة الفلسطينية للكهرباء⁶:

تم توزيع أرباح الشركة الفلسطينية للكهرباء، على المساهمين بمقدار 6 ملايين دولار نقداً، تعادل 10% من رأس مال الشركة، وحقت الشركة أرباحاً صافية بحوالي 11.3 مليون دولار العام الماضي، مقارنة مع حوالي 12.45 مليون دولار في 2019. ونجحت الشركة في تحصيل جزء من الديون المستحقة والمتراكمة على الحكومة، ما ساعد في توفير جزء من السيولة اللازمة لتغطية بعض المصاريف، وأيضاً لا يزال هناك ذمة على سلطة الطاقة بما يقارب 37,3 مليون دولار أميركي حتى نهاية شهر آذار الماضي نتيجة عدم انتظام وتراكم الدفعات الشهرية؛ وبرغم الظروف المعقدة التي تمر بها البلاد إلا أنه تم تحصيل ما يقارب 10 ملايين دولار أميركي من السلطة الفلسطينية، ما مكن الشركة من الالتزام بالدفعات إلى الجهات ذات العلاقة ودفع جميع أرباح الأسهم المقررة عن العام 2019، بالإضافة إلى إنجاز الشركة للصيانة الرئيسية والدورية المقررة للمحطة بحسب الخطط والبرامج المعتمدة.

خسائر الاقتصاد الفلسطيني⁷:

لا تزال سياسات الاحتلال تحد بشكل كبير من قدرة السلطة الوطنية على توفير بيئة ملائمة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية. والحد من دور السلطة في توفير البيئة الملائمة للاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة.

حيث تم سلب الكثير من الموارد ومقدرات الاقتصاد الفلسطيني على مدار الخمسة وعشرين عاماً الماضية وهو ما أدى إلى تعزيز التبعية للاقتصاد الفلسطيني لصالح الاقتصاد الإسرائيلي؛ من خلال سيطرة الاحتلال على المعابر والموارد الطبيعية والأسواق وفرض الاتحاد الجمركي ورغم التباين في الأوضاع الاقتصادية بين السوقيين الإسرائيلية والفلسطينية؛ وهو ما كبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة قدرها المجتمع الدولي بنحو 3.5 مليار دولار؛ وبالتالي ساهمت دول المجتمع الدولي بدفع المساعدات التي جاءت صغوراً وهبوطاً لتعويض جزء من هذه الخسائر.

صافي الإيرادات العامة⁸:

ضمن التوقعات الخاصة بوزارة المالية -بالمحافظات الشمالية- لمجموعة من المؤشرات الخاصة بميزانية العام 2021؛ فقد توقعت صافي في الإيرادات بقيمة 3.9 مليار دولار بزيادة تصل لـ 12.5% عن العام الماضي؛ وأن الموازنة التطويرية ستبلغ 700 مليون دولار، بزيادة قدرها 150% عن العام الماضي.

مع توقع دعم خارجي للموازنة سيصل لـ 411 مليون دولار، وأن دعم منح المشاريع التطويرية سيصل لـ 245 مليون دولار.



وتوقع عجز يصل إلى حوالي 1.052 مليون دولار، أي ما نسبته 6.4% من الناتج المحلي مما يعني تحسن عن العام الماضي الذي انتهى على 7.5%.

المساعدات والتمويل :

مساعدات وزارة التنمية خلال فترة كورونا⁹ :

استجابت وزارة التنمية الاجتماعية في قطاع غزة بطريقة سريعة لحماية ومنع تردي أوضاع الأسر الفقيرة والمهمشة وضمان أمنهم الغذائي والصحي، من خلال برامج وقائية وتقديم المساعدات والخدمات التي تساهم في التخفيف من الآثار السلبية لجائحة كورونا وفقاً لخطة استجابة سريعة لقطاع الحماية الاجتماعية التي أعدتها الوزارة وعملت بها منذ آذار 2020.

حيث بلغ عدد الأسر التي استفادت من التدخلات حوالي 126 ألف أسرة بمبلغ إجمالي قدره 49 مليون شيكل، مع توزيع طرود غذائية وصحية 112 ألف و180 أسرة في جميع محافظات الوطن بقيمة مالية بلغت 26 مليون شيكل، إضافة للطرود الغذائية التي تم تقديمها لنحو 17 ألف و500 أسرة في مخيمات الشتات في سوريا ولبنان؛ بقيمة 3,5 مليون شيكل، وقد صرفت 430 ألف شيكل لنحو 329 أسرة تعاني من وضعاً طارئاً وملحاً.

وقدمت مساعدات نقدية لـ 115 ألف أسرة بقيمة 408 مليون شيكل (70% منهم في قطاع غزة وباقي الأسر في الضفة الغربية)، وقدمت مساعدات لحوالي 950 أسرة، وخدمات التأمين الصحي لنحو 85 ألف أسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتوفير البطاقات الكترونية للأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي لحوالي 170، إضافة للخدمات المقدمة لنزلاء المراكز الإصلاحية (السجون) والاعفاءات المدرسية لأبناء الأسر الفقيرة والمهمشة، وخدمات قدمتها لأسر الأيتام من طرود غذائية وكوبونات شرائية وكفالات مالية.

ورغم ظروف الجائحة، فقد نفذت الوزارة 200 مشروع تمكين اقتصادي في الضفة وغزة، بالتعاون مع الشركاء، وتم تقديم مشروع المياه والانارة ومشروع الحماية من الأمطار في قطاع غزة لـ 6,036 أسرة بدعم من قطر الخيرية.

الدعم الأمريكي للفلسطينيين¹⁰:

بعد شهرين ونصف فقط على عودة الديمقراطيين للبيت الأبيض، استأنفوا وعلى أسرع من المتوقع، دعمهم للفلسطينيين. بشكل تدريجي؛ حيث أعلنت الولايات المتحدة عن تبرع بمبلغ 150 مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين (الأونروا)، "للاستعادة دورها كصديق وداعم منذ عقود لوكالة الأمم المتحدة التي توفر الحياة"،



ومنذ عام 2017، وبعد الشهر الأول لتولي الرئيس الأمريكي السابق، أوقف الدعم المالي للموازنة الفلسطينية، أتبعها بوقف الدعم المقدم للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) كما خفف دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) اعتباراً من 2018؛ وأوقفه نهائياً في 2019.

ويشار إلى أن متوسط الدعم الأمريكي خلال الفترة التي تسبق ولاية الرئيس الأمريكي السابق بلغت بين 150-300 مليون دولار، في حين توقفت بالكامل في عهد الرئيس السابق، الذي انتهت ولايته في يناير الماضي. كذلك، بلغ متوسط الدعم السنوي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، قرابة 260 مليون دولار أمريكي، إلى جانب متوسط 200 مليون دولار من خلال وكالة (USAID).

ففي عام 2013 تجاوز الدعم الأمريكي للموازنة الفلسطينية 300 مليون دولار، وتراجع إلى 100 مليون دولار خلال 2014، وصفر دولار في 2015، ثم إلى 76 مليون دولار خلال 2016.

وقد بلغ الدعم الأمريكي للفلسطينيين 5.74 مليارات دولار منذ 1993 حتى 2017، بنسبة 15.7 % من إجمالي المنح التي تلقتها السلطة منذ أوسلو.

وبدأت الولايات المتحدة منذ الربع الأول 2017، تدريجياً بقطع مساعداتها المالية عن الفلسطينيين، عبر قنواتها الثلاث (الموازنة، أونروا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، وتوقفت نهائياً العام الماضي.

منحة لدعم الاقتصاد الرقمي¹¹ :

وقعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مع البنك الدولي اتفاقية دعم بقيمة 20 مليون دولار أميركي لصالح مشروع البنية الرقمية التحتية.

حيث إن هذا المشروع لصالح وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وسيغطي مجموعة مفاصل مهمة جداً، وسيعزز دور هيئة تنظيم قطاع الاتصالات من جهة، ويعزز ويخلق مصادقات الكترونية بمعنى التوقيع الإلكتروني "electronic signature" من جهة أخرى، وهذا مهم لأنه سيعطي لكل مواطن فلسطيني توقيعاً خاصاً به لكل المعاملات الإلكترونية.

في حين أن المنحة ستغطي أيضاً مجلس الشراء العام بمعنى أنه ستكون هناك أتمتة لجميع العطاءات في الوزارات والمؤسسات الحكومية، وسيخفف من التعامل الورقي، كما تشمل المنحة إنشاء مركز استجابة طوارئ موحد، وستغطي البنى التحتية اللازمة للخدمات الإلكترونية، وهذا مهم في موضوع الدفعات وأتمتة الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الحكومة للمواطن، حيث سننتقل في الخدمة كي تصبح ميسرة وسريعة ومتوفرة للجميع."



وسيعمل المشروع على تأهيل استخدام خطوط شبكة الكهرباء في الأراضي الفلسطينية لتوصيل الألياف الضوئية، مما سيسرع من خدمة الإنترنت ويخفض من تكلفتها على المواطن بشكل كبير.

ويشمل المشروع البنية التحتية الرقمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وستستفيد منه وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومجلس الشراء العام. ويهدف لتمكين البنية القانونية والتنظيمية للاقتصاد الرقمي، حيث سيتم إنشاء وتشكيل هيئة تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، وهيئة المصادقات الالكترونية، وتعزيز قدراتها، ودعم تحديث وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية، بالإضافة لتنفيذ حلول البنية التحتية الرقمية للاستجابة للطوارئ والتعافي والقدرة على الصمود، من خلال إنشاء المركز الوطني المتكامل للاستجابة لحالات الطوارئ (الشرطة، والدفاع المدني، والإسعاف)، وتطوير البنية التحتية للألياف الضوئية، وإنشاء وتسريع وتطوير العديد من خدمات الحكومة الالكترونية المقدمة للمواطن.

دعم الوكالة الأمريكية للتنمية لفلسطين¹² :

بعد عودة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لنشاطها في الأراضي الفلسطينية بعد توقف دام لأكثر من ثلاث سنوات؛ فقد أعلنت عزمها إطلاق سلسلة من المشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن دعم المستشفيات الفلسطينية العاملة بالقدس الشرقية.

وتأتي المساعدات الجديدة بغرض تلبية الاحتياجات الأساسية، وإعادة إشراك المجتمع الفلسطيني، ودعم تعافي الاقتصاد من وباء كوفيد-19، وإعادة المشاركة مع المجتمع المدني الفلسطيني.

وكانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد بدأت عام 2018 تقليص طاقم موظفيها العامل في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل أن تعلن في فبراير عن وقف مساعداتها للشعب الفلسطيني، لكن إدارة الرئيس الأمريكي الجديدة استأنفت دعمها المالي للفلسطينيين.

وأعادت الوكالة الأمريكية عن فتح باب التوظيف في عدد من المواقع في مكتبها الخاص بالأراضي الفلسطينية؛ "ويشمل ذلك 75 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية والإنمائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، و10 ملايين دولار لبرامج بناء السلام من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إضافة إلى 150 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا).



السوق المحلي:

ارتفاع في أسعار الدواجن واللحوم في أسواق الضفة الغربية¹³ :
قفزت أسعار الدواجن ولحم الخاروف بصورة قياسية خلال الأسبوعين الماضيين، في أسواق الضفة الغربية، قبيل أيام من شهر رمضان المبارك؛ حيث سجل سعر كيلو الدجاج اللحم 15 شيكلا، بعد أن تراوح بين 10 - 12 شيكلا منذ بداية العام الجاري، في حين تجاوز سعر كيلو لحم الخاروف 95 شيكلا، مسجلا ارتفاعا بـ 20 شيكلا للكيلو عن معدل سعره الطبيعي، في حين وصف القطاع الاقتصادي في وزارة الزراعة أن أسعار الدواجن الحالية في الأسواق ضمن المعدلات الطبيعية، وأن هذا لا يسمى ارتفاعا وإنما اعتدالا في الأسعار التي استقرت نتيجة انخفاض الكميات المعروضة بسبب تأثر مزارع الدواجن بأمراض تنفسية أدت إلى تزايد نسبة الوفيات.

ويعزى السبب الأساسي في ذلك إلى احتكار أصحاب المزارع ما لديهم من دجاج حتى يحصلوا على أسعار أعلى قبل رمضان، فحينما يقل المعروض تقفز الأسعار

ومن المتوقع أن تعود الأسعار إلى معدلاتها الطبيعية في الأسبوع الأول من الشهر الفضيل، لأن كل المزارعين سي طرحون ما لديهم في السوق، وبالتالي سيصبح وفرة تتناسب مع حجم الطلب ستؤدي إلى هبوط السعر.

إضافة إلى سبب آخر وهو توقف حركة تهريب الدواجن من إسرائيل والمستوطنات بسبب الأعياد اليهودية في الأيام الماضية؛ حيث توقفت حركة التهريب تماما خلال الفصح اليهودي على مدار عشرة أيام، هذا ما دفع التجار يسعون إلى تلبية حاجاتهم من مزارع الضفة، بالتالي حدث طلب زائد على الدجاج

أسعار الخيار في السوق المحلي¹⁴ :

تشهد سلعة الخيار حالياً في الأسواق المحلية قفزة نوعية في الأسعار مع قرب حلول شهر رمضان المبارك، حيث يباع كيلو الخيار في الأسواق المحلية، مقابل 5 شيكل، بعدما وصل خلال الأيام القليلة الماضية 10 شيكل، وهي أسعار تعتبر مرتفعة جداً حسب تجار الخضار في الأسواق المركزية

حيث بيع صندوق الخيار "البوكسة" سعة 15 كيلو، في الأسبوع السابق مقابل 230 شيكل، قبل أن تهبط حالياً إلى 70 شيكل.

وتعود أسباب ارتفاع سعر كيلو الخيار لقلة الكميات المعروضة في السوق المحلية هذه الفترة بسبب قيام بعض التجار بإتلاف قطفة من قطف المحصول قبل نحو 3 شهور، بسبب قلة الطلب حينها وتسجيل

الخيار أسعار متدنية جدا لزيادة الطلب على المخللات، في حين أن السبب الثاني يتمثل في قيام مصانع المخللات بالضفة وغزة وإسرائيل خلال الفترة القليلة الماضية، بسحب كميات كبيرة من الخيار تحسباً بشهر رمضان، ما أدى إلى نقص المعروض.

وحول عودة سعر كيلو الخيار إلى معدلاته الطبيعية، فمن المتوقع أن يكون بعد الأسبوع الأول من شهر رمضان المبارك لاكتفاء مصانع المخللات بالكميات المتوفرة لديها وبدء ارتفاع المعروض في السوق.

تجهيزات التجار لموسم شهر رمضان في الاسواق¹⁵:

اضطر أصحاب الشركات والتجار لخفض بضائعهم ومنتجاتهم المستوردة لشهر رمضان المبارك، لأكثر من 40% مقارنة بتجهيزات الأعوام الماضية التي بلغت حوالي 95%. حيث إن جائحة كورونا وما تلاها من إغلاقات خلقت نوعاً من الخوف لدى التجار من استيراد كميات كبيرة من بضائع ومستلزمات شهر رمضان، نتيجة الخسائر المتواصلة التي يتكبدها منذ شهر مارس من العام الماضي، بفعل الإجراءات الاحترازية المتبعة من الجهات الحكومية. وكان المفترض أن يتجهز التجار لشهر رمضان بشكل جيد على اعتبار أنه شهر التسوق والتعويض بالنسبة للتجار، إلا أنهم خفضوا من نسبة البضائع التي يستوردونها خوفاً من ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا، ولجوء الحكومة لإغلاق جديد. ويشار إلى أن الإجراءات الاحترازية المتبعة منذ مارس الماضي، وما نتج عنها من إغلاق للأسواق، والحد من حركة الأفراد والتجمعات، أثرت على الحركة التجارية في قطاع غزة بنسبة 80% حيث أصبحت تكلفة شحن البضائع على مستوى العالم مرتفعة، وتستغرق الكثير من الوقت بعدما كانت تصل خلال أيام قبل الإجراءات التي فرضتها جائحة فيروس كورونا مما أثر على كميات الاستيراد وتوقيت استيرادها؛ والذي ارتبط أيضاً بضعف القدرة الشرائية لسكان قطاع غزة حيث تراجعت بأكثر من 40% بعد جائحة كورونا.

صناعة الملابس في غزة اثر جائحة كورونا¹⁶:

أثرت الخطوات الحكومية المتمثلة بالإغلاق المتكررة ومنع الحركة نتيجة تجنب جائحة كورونا بالتوسع بالانتشار فقد حذر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية بغزة من خطورة تهديد صناعة الملابس والنسيج وتدهور دائرة الإنتاج في المصانع المحلية الفلسطينية، وخاصة في قطاع صناعة النسيج والملابس.

حيث بات واضحاً التراجع في حجم الوارد من الطلبات الخارجية لصناعة الملابس وصل إلى نسبة 40%، وذلك بسبب الأخبار التي تتحدث عن تعاظم عدد الإصابات بفيروس كورونا.



وطالب الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية الجهات الحكومية بضرورة إيجاد خطط واليات لدعم وإسناد قطاع صناعة الملابس، والعمل على تأمين سلاسل العمل والتوريد في هذا القطاع الاستراتيجي، والذي يشغل آلاف العمال بغزة.

غسيل الأموال في مناطق السلطة :¹⁷

يعادل حجم غسيل الأموال في مناطق السلطة 6% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن المبلغ السنوي قد يصل إلى 900 مليون دولار على اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بلغ نهاية عام 2019 نحو 15 مليار دولار.

ويعد قطاع العقارات وقطاع تجارة السيارات خاصة المستعملة منها هي القطاعات المرشحة لغسل الأموال في فلسطين. و 66% من إجمالي حالات الاشتباه قد تم التبليغ عنها عبر البنوك 10% منها لأشخاص اعتباريين مثل الشركات والمؤسسات غير الربحية، و20% بلغت عنها جهات إنفاذ القانون، في حين توزعت النسبة المتبقية على مختلف الجهات مثل: شركات الوساطة المالية ومكافحة الفساد وشركات الصرافة وغيرها.

وتشكل جريمة النصب والاحتيال والتزوير أكثر الجرائم المنتشرة بنسبة 36%، ثم الجرائم الإلكترونية بنسبة 14%، تليها الإتجار غير المشروع بالعقاقير والمؤثرات العقلية بنسبة 13% وتداول العملات المزيفة بنسبة 8% والإتجار غير المشروع بالأسلحة بنسبة 7%، السرقة والفساد بنسبة 5% لكل منهما، والتهرب الضريبي بنسبة 3% والتهرب بنسبة 2%، فيما تتوزع النسبة المتبقية على العديد من الجرائم مثل التلاعب في سوق المال الفلسطيني والاختلاس وإساءة الائتمان والكسب غير المشروع.

انجازات الوزارة :¹⁸

- موافقة هيئة تشجيع الاستثمار التابعة للوزارة على تمويل 26 مشروع بمبلغ إجمالي 170.500 دولار حيث ستشغل المشاريع 120 عامل بشكل مستدام .
- توفير 82 فرصة عمل جديدة مستدامة و38 فرصة عمل قائمة.
- مجموع المشاريع التي تم المصادقة على تمويلها منذ بداية العام الحالي 63 مشروع صغير بمبلغ 403500 دولار؛ حيث ستساهم المشاريع في تمكين وتوفير 239 فرصة عمل مستدامة.
- بدأت الوزارة بتنفيذ خطتها الرقابية على المحلات التجارية والأسواق والمولات في محافظات غزة، ضمن الخطة الرضائية وذلك من أجل توفير السلع بأسعار وكميات مناسبة.



- 1 سلطة النقد
- 2 الاقتصادي
- 3 الاقتصادي
- 4 الاقتصادي
- 5 مصدر الاقتصادية
- 6 مصدر الاقتصادية
- 7 مصدر الاقتصادية
- 8 مصدر الاقتصادية
- 9 مصدر الاقتصادية
- 10 الاقتصادي
- 11 وكالة معا الاخبارية
- 12 مصدر الاقتصادية
- 13 الاقتصادي
- 14 الاقتصادي
- 15 مصدر الاقتصادية
- 16 مصدر الاقتصادية
- 17 مصدر الاقتصادية
- 18 وزارة الاقتصاد الوطني